وعدها في الثانية ولو اقام بينتين رجحت بينة الشاهد
المرتين على الشاهد واليمين ولا يرجح الشاهدان على الشاهد
الاربع سنوة ولا ترجيح بزيادة شهود احدها على الاخرى لو كانت
سابقة في التاريخ على الاخرى ولو كان بيد ثالث قدمت بينته فان لم تكن بينة
لكل منهما عينا قوله وجعل بينهما عند التساوي في الحلف والبينة والرد وعدمها
كما مر وكذا لو كان بيد ثالث واقاما بينتين واخذاه منه نعم لو ارخت احدى البينتين
بتاريخ سابق فهو له وعلى من هو في يده اجرة زيادة حاصلة منه وقت التاريخ
قوله على فعل نفسه ولو ظن موكل قوله على فعل غيره وليس عبده ولا ابنه معه
والا فمنهما على ما ثبت ايضا قوله اما النفي المحصور اي المقيد بزمن معين فيحلف على
البت فيه كما سيأتي فلا فان على طلاق زوجته على طيران غراب فطار وادعت
انه غراب وانكر فانه على البت تنبيه سيأتي تغليظ اليمين بما مر في اللعان
فيما لا يبلغ نصاب زكاة وفيما اذا رأى الحاكم جرأة الحالف ولا ينفع
الحالف توريه عند الحاكم فقط وليس للحاكم ان يحلف بالطلاق والعتق والنذر
فان بلغ وليه ذلك عزله كما قاله الامام الشافعي رضي الله عنه فصل
في شروط الشهادة ما خوذ من الشهادة وهي اخبار بحق لغيره على غيره بلفظ خاص
واركانها خمسة شاهد ومشهود له ومشهود به ومشهود عليه وصيغة قوله
اي شخص هو الشاهد الذي هو احد الاركان قوله حسن خصال بل اكثرها لان منها كونه
ناطقا يقظانا له مروءة غير متهم ويشترط فلا تقبل شهادة مغفل لا يضبط الامور
الا ان غلب ضبطه لها ولا اخرس ولا من لا يتحقق نطقه اصلا لزمنا وكانا ولا
متهم في شهادته ولا شهادة سفيه كما في الروضة وهذه الشروط معتبرة حال
الاداء واما وقت التحمل فان كان فيما لو وقف صحته على الشهود كالنكاح فكذلك والا
فيجوز ان يتحملها غير الكامل مع قوله ان يؤديها بعد كماله لا الفاسق فلا تقبل منه مطلقا
بعد
وقت

شهادته في غيرها الا ان تاب بشرطه قوله وعدد الكبائر مذكور في المطولات
الصلاة وتاخيرها عن وقتها بلا عذر ومنع الزكاة وترك الامر
بالمعروف والنهي عن المنكر مع القدرة ونسيان القرآن والياس من رحمة الله
ومن مكره واكل الربا واكل مال اليتيم والافطار في رمضان بلا عذر وعقوق الوالدين
والزنا واللواط وشهادة وضرب المسلم بغير حق والنميمة مطلقا وغيبة اهل العلم
وحملة القرآن وترك الواجبات العينية المتعلقة بالعبادات والمعاملات مع القدرة
على تعلمها كعدم معرفة ما يصح العقود كالبيع والاجارة وغيرها واما الصغائر
فمنها النظر المحرم وهجر المسلم فوق ثلاثة ايام والنياحة وشق الجيب والتخمش والمشي
وادخال من علم نجاسته من الصبيان والمجانين المسجد واستعمال نجاسة او تنويه
لغير حاجة وسنة فعل الكبيرة واللعب بالنرد وبالطاب في سماع الملاهي وسقر الجدار
بالحرير وتصوير الحيوان والتفرج على ما لا يجوز وسنة الزينة التي جرت العادة بفعلها
قوله محافظا على مروءة مثله الخ وقد تقدم ان هذا شرط لقبول الشهادة لا للعدالة
وتقبل شهادة الحسبة عند الضرورة الحاجة اليها في حقوق الله المحضة كالصلاة
وفيما له فيه حق موكد كطلاق وعتق وعفو عن قصاص وبقاعدة والقضاء بها
بالنسب وحدود الله واحصان وتعديل وكفارة وبلوغ وكفر واسلام وتحريم حضانة
ووصية ووقف ان عمت جهتها ولو بالاخرة كالفقراء وتقبل دعوى الحسبة فيما تقبل
شهادتها الا في محض حدود الله تعالى قوله والحقوق باعتبار عدد الشهود فنهاوهي
خمسة انواع كما يعلم مما ياتي قوله فلها حقوق لادميين قدمها لانها اغلب وقوعا ولرعاية
للشرف الاولى وهو غير المرتب فلا يكفي رجل وامراتان ولا رجل وعبدان قوله ويطلع عطف
على لا يقصد الخ فهما قيدان فيه كطلاق ونكاح ورجعة واقرار بعقوبة وصح
ووكالة ووصاية وشركة وقراض وكفالة وشهادة على شهادة اذا ادى في ذلك اثنان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)